الجمعية العامة

Distr.: General
11 June 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والأربعون
21 حزيران/يونيه – 9 تموز/يوليه 2021
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

جورجيا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

موقف جورجيا من التوصيات المؤجلة أثناء استعراض جورجيا ضمن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل

رقم التوصية	*حالة القبول من جانب جورجيا*	*التعليقات*
148-1	حظيت بالقبول	
148-2	حظيت بالقبول	
148-3	حظيت بالقبول	
148-4	حظيت بالقبول	
148-5	حظيت بالقبول	
148-6	حظيت بالقبول	
148-7	حظيت بالقبول	
148-8	حظيت بالقبول	
148-9	حظيت بالقبول	
148-10	حظيت بالقبول	
148-11	حظيت بالقبول	
148-12	حظيت بالقبول	
148-13	حظيت بالقبول	
148-14	حظيت بالقبول	
148-15	حظيت بالقبول	
148-16	حظيت بالقبول	
148-17	أحيطَ بها علماً	
148-18	أحيطَ بها علماً	
148-19	حظيت بالقبول	
148-20	حظيت بالقبول	
148-21	حظيت بالقبول	
148-22	حظيت بالقبول	
148-23	حظيت بالقبول	
148-24	حظيت بالقبول	
148-25	حظيت بالقبول	
148-26	حظيت بالقبول	
148-27	حظيت بالقبول	

رقم التوصية	حالة القبول من جانب جورجيا	التعليقات
148-28	حظيت بالقبول	
148-29	حظيت بالقبول	
148-30	حظيت بالقبول	
148-31	حظيت بالقبول	
148-32	حظيت بالقبول	
148-33	حظيت بالقبول	
148-34	حظيت بالقبول	
148-35	حظيت بالقبول	
148-36	أحيطَ بها علماً	تتعاون وزارة العدل بنشاط مع مكتب المحامي العام بشأن مسائل إصلاح العدالة الجنائية، بما في ذلك في إطار المجالس المواضيعية المشتركة بين الوكالات التي يرأسها وزير العدل. ويتمتع مكتب المحامي العام بمركز العضو المدعو في مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بإصلاح العدالة الجنائية. ووفقاً للقرار رقم 316 الصادر عن حكومة جورجيا في 1 أيار/مايو 2014، "بشأن الموافقة على تكوين مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بإصلاح العدالة الجنائية وعلى نظامه الأساسي"، فإن مكتب المحامي العام عضوٌ في مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بإصلاح العدالة الجنائية. وتوخياً لذلك الغرض، يشارك ممثلو مكتب المحامي العام أيضاً في أفرقة عاملة مختلفة، حيث يجري وضع استراتيجية وخطة عمل لإصلاح العدالة الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، شارك مكتب المحامي العام، بصفته عضواً في مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بإصلاح العدالة الجنائية، مشاركة نشطة في عملية استعراض/تعديل تشريعات العدالة الجنائية (الإجرائية منها والموضوعية على حد سواء). ويشارك مكتب المحامي العام في أنشطة مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمجلس المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة إساءة استعمال المخدرات، ومجلس التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بتنفيذ تدابير مكافحة الاتجار بالبشر، على مستوى المجلس والأفرقة العاملة على حد سواء. وينص النظام الأساسي للمجالس، الذي وافقت عليه الحكومة (القراران رقم 341 و281 الصادران عن حكومة جورجيا)، على عضوية مكتب المحامي العام في مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو

رقم التوصية	حالة القبول من جانب جورجيا	التعليقات
		اللاإنسانية أو المهينة، وفي مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بتدابير مكافحة الاتجار بالبشر. أما فيما يتعلق بالمجلس المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة إساءة استعمال المخدرات، فإن مكتب المحامي العام، طبقاً للنظام الأساسي للمجلس، ليس وكالة عضواً، غير أن المجلس يدعو باستمرار نائب المحامي العام أو الممثل المواضيعي إلى اجتماعاته والمشاركة في أفرقة العمل التابعة له، ومن ثم، فإن المكتب يشاطر المجلس آراءه وتوصياته بشأن عدد من المسائل ذات الصلة. وبموجب المادة 21(أ-ب) من القانون التنظيمي لجورجيا "بشأن المحامي العام لجورجيا"، يجوز للمحامي العام في جورجيا أن يدلي باقتراحات وملاحظات وتوصيات إلى وزارة العدل، حتى بشأن المواضيع ذات الصلة بالعدالة الجنائية. وتصدر توصيات موجهة إلى وزارة العدل في إطار التقرير البرلماني السنوي[1] للمحامي العام، وفي تقارير خاصة، مثل التقرير عن "إقامة العدل في جرائم ممارسة العنف الجنسي على المرأة في جورجيا"[2] والتقرير عن "حماية الحقوق الإجرائية للأحداث المدعى عليهم والشهود والضحايا في القضاء الجنائي"[3]. فعلى سبيل المثال، قدمت وزارة العدل، في عام 2016، تقريراً عن تنفيذ توصيات أمانة المظالم المتعلقة بالمقترحات بشأن مسائل العدالة الجنائية[4]. وعُقد في عام 2018 اجتماع عمل بين وزير العدل الجورجي والمحامي العام في جورجيا بغرض مناقشة سبل التعاون في عملية الإصلاح القانوني[5].
148-37	حظيت بالقبول	
148-38	حظيت بالقبول	
148-39	حظيت بالقبول	
148-40	حظيت بالقبول	
148-41	حظيت بالقبول	
148-42	حظيت بالقبول	
148-43	حظيت بالقبول	
148-44	حظيت بالقبول	
148-45	حظيت بالقبول	
148-46	حظيت بالقبول	
148-47	حظيت بالقبول	
148-48	حظيت بالقبول	

رقم التوصية	حالة القبول من جانب جورجيا	التعليقات
148-49	حظيت بالقبول	
148-50	حظيت بالقبول	
148-51	حظيت بالقبول	
148-52	حظيت بالقبول	
148-53	حظيت بالقبول	
148-54	حظيت بالقبول	
148-55	حظيت بالقبول	
148-56	حظيت بالقبول	
148-57	حظيت بالقبول	
148-58	حظيت بالقبول	
148-59	حظيت بالقبول	
148-60	حظيت بالقبول	
148-61	حظيت بالقبول	
148-62	حظيت بالقبول	
148-63	حظيت بالقبول	
148-64	حظيت بالقبول	
148-65	حظيت بالقبول	
148-66	حظيت بالقبول	
148-67	حظيت بالقبول	
148-68	حظيت بالقبول	
148-69	حظيت بالقبول	
148-70	حظيت بالقبول	
148-71	حظيت بالقبول	
148-72	حظيت بالقبول	
148-73	حظيت بالقبول	
148-74	حظيت بالقبول	
148-75	حظيت بالقبول	
148-76	حظيت بالقبول	
148-77	حظيت بالقبول	

رقم التوصية	حالة القبول من جانب جورجيا	التعليقات
148-78	حظيت بالقبول	
148-79	حظيت بالقبول	
148-80	حظيت بالقبول	
148-81	حظيت بالقبول	
148-82	حظيت بالقبول	
148-83	حظيت بالقبول	
148-84	حظيت بالقبول	
148-85	حظيت بالقبول	
148-86	حظيت بالقبول	
148-87	حظيت بالقبول	
148-88	حظيت بالقبول	
148-89	حظيت بالقبول	
148-90	حظيت بالقبول	
148-91	حظيت بالقبول	
148-92	حظيت بالقبول	
148-93	حظيت بالقبول	
148-94	حظيت بالقبول	
148-95	حظيت بالقبول	
148-96	حظيت بالقبول	
148-97	حظيت بالقبول	
148-98	حظيت بالقبول	
148-99	حظيت بالقبول	
148-100	حظيت بالقبول	
148-101	حظيت بالقبول	
148-102	حظيت بالقبول	
148-103	حظيت بالقبول	
148-104	حظيت بالقبول	
148-105	حظيت بالقبول	
148-106	حظيت بالقبول	

رقم التوصية	حالة القبول من جانب جورجيا	التعليقات
148-107	حظيت بالقبول	
148-108	حظيت بالقبول	
148-109	حظيت بالقبول	
148-110	حظيت بالقبول	
148-111	حظيت بالقبول	
148-112	حظيت بالقبول	
148-113	حظيت بالقبول	
148-114	حظيت بالقبول	
148-115	أحيطَ بها علماً	تتخذ جورجيا كل عام خطوات مهمة لمكافحة الاتجار بالبشر، من جملتها منع الجريمة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم، فضلاً عن حماية الضحايا والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي. ويعتبر العديد من المنظمات الدولية الجهود التي تبذلها جورجيا لمكافحة الاتجار بالبشر ولإجراء الإصلاحات المتوخاة إيجابية (المفوضية الأوروبية في إطار تنفيذ خطة عمل تحرير التأشيرات من قِبل جورجيا، وفريق خبراء مجلس أوروبا المعني بمكافحة الاتجار بالبشر، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة)، وتعتبرها إيجابية كذلك وزارة الخارجية الأمريكية (حسب التقرير السنوي الأمريكي عن الاتجار بالبشر، حيث إن جورجيا تقع في ما يسمى "المستوى 1"، وتحتل المرتبة الأعلى في الفترة من عام 2016 إلى عام 2020. وبطبيعة الحال، ومع مراعاة الاتجاهات الجديدة، تواجه الدولة بعض الصعوبات، التي يتم التغلب عليها عبر تحسين الإطار التشريعي والمؤسسي على نحو متسق، وجورجيا مستعدة لبذل مزيد من الجهود في هذا الصدد.
148-116	حظيت بالقبول	
148-117	حظيت بالقبول	
148-118	حظيت بالقبول	حيث إن جورجيا قد قبلت هذه التوصيات، فإنها تؤكد أن الدولة الجورجية ليست خليفة النظام الشمولي السوفياتي من الناحية القانونية وأنه لا يقع على عاتقها أي التزام قانوني بدفع أي تعويضات ناجمة عن ذلك، كما أنه ليس في التشريع الجورجي أي نص قانوني أو أساس يُستند إليه في دفع تعويضات، وبناء عليه، ستنفَّذ سياسة الدولة حسب تقديرها ووفقاً للمعايير المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان.
148-119	حظيت بالقبول	
148-120	حظيت بالقبول	
148-121	حظيت بالقبول	

رقم التوصية	حالة القبول من جانب جورجيا	التعليقات
122-148	حظيت بالقبول	
123-148	حظيت بالقبول	
124-148	حظيت بالقبول	
125-148	حظيت بالقبول	
126-148	حظيت بالقبول	
127-148	حظيت بالقبول	
128-148	حظيت بالقبول	
129-148	حظيت بالقبول	
130-148	حظيت بالقبول	
131-148	حظيت بالقبول	
132-148	حظيت بالقبول	
133-148	حظيت بالقبول	
134-148	حظيت بالقبول	
135-148	حظيت بالقبول	
136-148	حظيت بالقبول	
137-148	حظيت بالقبول	
138-148	حظيت بالقبول	
139-148	حظيت بالقبول	
140-148	حظيت بالقبول	
141-148	حظيت بالقبول	
142-148	حظيت بالقبول	
143-148	حظيت بالقبول	
144-148	حظيت بالقبول	
145-148	حظيت بالقبول	
146-148	حظيت بالقبول	
147-148	حظيت بالقبول	
148-148	حظيت بالقبول	
149-148	حظيت بالقبول	
150-148	حظيت بالقبول	

رقم التوصية	حالة القبول من جانب جورجيا	التعليقات
151-148	حظيت بالقبول	
152-148	حظيت بالقبول	
153-148	أحيطَ بها علماً	لا يزال النزاع القانوني بشأن مسألة الاعتراف القانوني بنوع الجنس قيد نظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وعليه، فإن هذه المسألة معروضة على نظر المحكمة الأوروبية حالياً.
154-148	حظيت بالقبول	
155-148	حظيت بالقبول	
156-148	حظيت بالقبول	
157-148	حظيت بالقبول	
158-148	حظيت بالقبول	
159-148	حظيت بالقبول	
160-148	حظيت بالقبول	
161-148	حظيت بالقبول	
162-148	حظيت بالقبول	
163-148	حظيت بالقبول	
164-148	حظيت بالقبول	
165-148	حظيت بالقبول	
166-148	حظيت بالقبول	
167-148	حظيت بالقبول	
168-148	حظيت بالقبول	
169-148	حظيت بالقبول	
170-148	حظيت بالقبول	
171-148	حظيت بالقبول	
172-148	حظيت بالقبول	
173-148	حظيت بالقبول	
174-148	حظيت بالقبول	
175-148	حظيت بالقبول	
176-148	حظيت بالقبول	
177-148	حظيت بالقبول	
178-148	حظيت بالقبول	

رقم التوصية	حالة القبول من جانب جورجيا	التعليقات
148-179	حظيت بالقبول	
148-180	حظيت بالقبول	
148-181	حظيت بالقبول	
148-182	حظيت بالقبول	
148-183	حظيت بالقبول	
148-184	حظيت بالقبول	
148-185	حظيت بالقبول	
148-186	حظيت بالقبول	
148-187	حظيت بالقبول	
148-188	حظيت بالقبول	
148-189	حظيت بالقبول	
148-190	حظيت بالقبول	
148-191	حظيت بالقبول	
148-192	حظيت بالقبول	
148-193	حظيت بالقبول	
148-194	حظيت بالقبول	
148-195	حظيت بالقبول	
148-196	حظيت بالقبول	
148-197	حظيت بالقبول	
148-198	حظيت بالقبول	
148-199	حظيت بالقبول	
148-200	حظيت بالقبول	
148-201	حظيت بالقبول	
148-202	حظيت بالقبول	
148-203	حظيت بالقبول	
148-204	حظيت بالقبول	
148-205	حظيت بالقبول	
148-206	حظيت بالقبول	
148-207	حظيت بالقبول	

رقم التوصية	حالة القبول من جانب جورجيا	التعليقات
148-208	حظيت بالقبول	
148-209	حظيت بالقبول	
148-210	حظيت بالقبول	
148-211	أحيطَ بها علماً	وفقاً للمادة 53[1] من القانون الجنائي في جورجيا، يُعتبر ارتكاب جريمة بسبب العرق أو لون البشرة أو اللغة أو الجنس أو الميل الجنسي أو نوع الجنس أو الهوية الجنسانية أو العمر أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها أو الإعاقة أو الجنسية أو الانتساب القومي أو العرقي أو الاجتماعي أو الأصل أو الملكية أو المولد أو مكان الإقامة أو غير ذلك من العلامات الدالة على التمييز بسبب التعصب، ظرفاً مشدِّداً للمسؤولية عن جميع الجرائم بموجب ذلك القانون. وفي وقت لاحق، إذا ارتُكب عنفٌ منزلي أو أي شكل من أشكال العنف على المرأة يعاقِب عليه القانون الجنائي، لأي سبب من أسباب التمييز المبيَّنة في المادة 53[1]، فإن مسؤولية الجاني تزيد. وفيما يتعلق بقانون "القضاء على العنف ضد المرأة و/أو العنف المنزلي، وحماية ودعم ضحايا هذا العنف"، فرغم أن هذا القانون لا يذكر أسباب التمييز، يعترف القانون الجورجي المتعلق بـ "القضاء على جميع أشكال التمييز" بالنص على المساواة في التمتع بالحقوق التي كرّسها التشريع الجورجي لأي شخص طبيعي أو اعتباري، بغض النظر عن العرق أو لون البشرة أو اللغة أو نوع الجنس أو السن أو الجنسية أو الأصل أو مكان الميلاد أو الإقامة أو الملكية أو المركز الاجتماعي أو الدين أو المعتقد أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو المهنة أو الحالة الاجتماعية أو الصحة أو الإعاقة أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية والتعبير عنها، أو الآراء السياسية أو غيرها، أو أي خصائص أخرى. ويكفل النص القانوني المذكور الحماية من التمييز لحقوق أي ضحية من ضحايا العنف المنزلي والعنف على المرأة.
148-212	حظيت بالقبول	
148-213	حظيت بالقبول	
148-214	حظيت بالقبول	
148-215	حظيت بالقبول	
148-216	حظيت بالقبول	
148-217	حظيت بالقبول	
148-218	حظيت بالقبول	
148-219	حظيت بالقبول	
148-220	حظيت بالقبول	

رقم التوصية	حالة القبول من جانب جورجيا	التعليقات
148-221	حظيت بالقبول	
148-222	حظيت بالقبول	
148-223	حظيت بالقبول	
148-224	حظيت بالقبول	
148-225	حظيت بالقبول	
148-226	حظيت بالقبول	
148-227	حظيت بالقبول	
148-228	حظيت بالقبول	
148-229	حظيت بالقبول	
148-230	حظيت بالقبول	
148-231	حظيت بالقبول	
148-232	حظيت بالقبول	
148-233	حظيت بالقبول	
148-234	حظيت بالقبول	
148-235	أحيط بها علماً	لا يسع جورجيا قبول التوصية، لأن جميع اللوائح قد وُضعت بالفعل لمنع زواج الأطفال ولمكافحة الاتجار بالأطفال. فلدى جورجيا لوائح تستجيب للمعايير الدولية المتعلقة بمنع زواج الأطفال وبمكافحة الاتجار بالقصّر. أي أنه منعاً لزواج الأطفال، وبعد التغييرات التشريعية التي أُدخلت في عام 2015، يحظر القانون المدني في جورجيا زواج القاصرين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 عاماً بالاستناد إلى موافقة خطية مسبقة من أحد الوالدين أو الوصي و/أو في حال وجود أسباب صحيحة (كالحمل، مثلاً)، دون إذن من المحكمة. وقد دخلت هذه التغييرات التشريعية حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/ يناير 2017، ومن نتائج ذلك أنه لا يجوز لشخص ما أن يكون طرفاً في زواج مسجل إلا ابتداءً من سن 18 عاماً. وإضافة إلى ما سلف، وبغرض تنفيذ اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بـ "منع العنف على المرأة والعنف المنزلي ومكافحتهما" (اتفاقية اسطنبول)، أُنشئت المسؤولية الجنائية عن الزواج القسري (المادة 150)[1]. فأصبح الإكراه على الزواج المسجل وغير المسجل جريمة يعاقَب عليها بالخدمة المجتمعية لمدة تتراوح بين مئتي ساعة وأربعمائة ساعة أو بالسجن مدة قد تبلغ سنتين، مع إمكانية تقييد الحقوق المتعلقة بالأسلحة. ويعاقَب على نفس الفعل بالسجن مدةً تتراوح بين سنتين وأربع سنوات إذا ما ارتُكب في حق قاصر، مع إمكانية تقييد الحقوق المتعلقة بالأسلحة.

رقم التوصية	حالة القبول من جانب جورجيا	التعليقات
		أما فيما يتعلق بالاتجار بالأطفال، فقد أصبح هذا الفعل جريمة منذ عام 2003، حيث تحظر المادة 143[2] من القانون الجنائي شراء الأطفال أو بيعهم، وأي معاملات غير قانونية أخرى تتعلق بهم، مثلما تحظر تجنيدهم أو نقلهم أو إخفاءهم أو توظيفهم أو نقلهم أو إتاحتهم أو إيواءهم أو استقبالهم لأغراض الاستغلال. وهذا العمل من فئة الجرائم الشديدة الخطورة التي يعاقَب عليها بالسجن مدةً تتراوح ما بين ثماني سنوات واثنتي عشرة سنة، وبالحرمان من الحق في تولي منصب أو القيام بأنشطة مدةً قد تبلغ ثلاث سنوات. وفي ظروف مشدِّدة، يمكن تشديد المسؤولية عن طريق الحكم بالسجن مدة قد تبلغ 20 سنة أو بالسجن مدى الحياة. وفي حالة الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة، يعاقَب الشخص الاعتباري بالحرمان من الحق في القيام بأنشطة أو بتصفيته وبتغريمه. ويعاقب القانون الجنائي في جورجيا أيضاً على الاستفادة من خدمات شخص/ضحية من ضحايا الاتجار (حتى القصّر منهم)، فينص على عقوبة السجن مدةً تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات. وللكشف عن الاتجار بالأطفال، جرى ولا يزال تنقيح التشريعات دورياً – بغية تصنيف حالات الاتجار بالبشر على النحو الصحيح وتفسير مصطلح "الاستغلال" تفسيراً صحيحاً، وتم حديثاً تحديد مفهوم "الاستغلال" بشكل واضح. وتنتفي المسؤولية الجنائية عن الشخص الذي ارتكب جريمة يعاقب عليها هذا القانون في حال تطوعه بتقديم معلومات في هذا الشأن إلى سلطات التحقيق، وساهم في سير التحقيق ولم تنطوِ أفعاله على عناصر أي جريمة أخرى. وتوخياً لحماية المصالح الفضلى للطفل المولود بواسطة الإخصاب في المختبر (تأجير الأرحام) في جورجيا، ولأجل حظر إخراجه من البلد بالالتفاف على تشريعات جورجيا، وبالتالي القيام بإجراءات شتى غير قانونية ضده، فقد تم تشديد عدد من اللوائح، وتم إدراج مفهوم "الطفل المشرد" بهدف حماية الأطفال الذين يعيشون و/أو يعملون في الشوارع، وأصبح بإمكانهم ترتيب الحصول على وثائق الهوية بقصد الانضواء تحت برامج مختلفة (التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية)، كما أُعلنَ عن اعتبار تشجيع البغاء جريمة وما إلى ذلك.
148-236	حظيت بالقبول	
148-237	حظيت بالقبول	
148-238	حظيت بالقبول	
148-239	حظيت بالقبول	
148-240	حظيت بالقبول	
148-241	حظيت بالقبول	
148-242	حظيت بالقبول	

رقم التوصية	حالة القبول من جانب جورجيا	التعليقات
148-243	حظيت بالقبول	
148-244	حظيت بالقبول	
148-245	حظيت بالقبول	
148-246	حظيت بالقبول	
148-247	حظيت بالقبول	
148-248	حظيت بالقبول	
148-249	حظيت بالقبول	
148-250	حظيت بالقبول	
148-251	حظيت بالقبول	
148-252	حظيت بالقبول	
148-253	حظيت بالقبول	
148-254	أحيط بها علماً	يتيح التشريع الجورجي بالفعل فرصاً كبيرة للعائدين للحصول على الجنسية الجورجية. وينص القانون التنظيمي لجورجيا المتعلق بـ "الجنسية الجورجية" على طائفة كبيرة من الإمكانيات المتاحة للمهاجرين الجورجيين للحصول على الجنسية الجورجية. وفي الوقت نفسه، يحق للشخص العائد إلى الوطن، بموجب التشريع الوطني، أن يُمنح الجنسية الجورجية في إجراء مبسّط دون قيد أو شرط، ما لم يتوفر من الأسباب ما يستدعي رفض تجنيسه. وكثيراً ما تسجَّل حالات أشخاص يحصلون على الجنسية الجورجية استثنائياً. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه لا يُطلب إلى أي شخص التخلي عن جنسية بلد آخر لكي يحصل على الجنسية الجورجية استثنائياً. كما تجدر الإشارة إلى أنه، من أجل استعادة الجنسية الجورجية، يحق للأشخاص الذين فقدوا الجنسية الجورجية لأجل الحصول على جنسية بلد آخر أن يتقدموا بطلب إلى "وكالة تطوير خدمات الدولة" حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ولجميع الأسباب المذكورة أعلاه، يتيح التشريع عدداً من الفرص للعائدين لمنحهم الجنسية الجورجية.
148-255	حظيت بالقبول	
148-256	حظيت بالقبول	
148-257	حظيت بالقبول	
148-258	حظيت بالقبول	
148-259	حظيت بالقبول	

رقم التوصية	حالة القبول من جانب جورجيا	التعليقات
260-148	حظيت بالقبول	
261-148	حظيت بالقبول	
262-148	حظيت بالقبول	
263-148	حظيت بالقبول	
264-148	حظيت بالقبول	
265-148	حظيت بالقبول	
266-148	أحيط بها علماً	جورجيا، حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هي واحدة من أفضل البلدان فيما يتعلق بحماية الأشخاص عديمي الجنسية. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، اتُّخذ عدد من التدابير التشريعية أو المؤسسية للحد من حالات انعدام الجنسية ومنعها. ومما يؤكّد تجنيس الأشخاص عديمي الجنسية بلا تمييز أيضاً تناقُص عدد الأشخاص عديمي الجنسية – حيث انخفض عددهم من 1958 شخصاً في عام 2011 إلى 528 شخصاً في الوقت الحاضر. وبالإضافة إلى ذلك، في سياق معالجة مسألة منح الجنسية الجورجية للقصّر، وُضعت لوائح مهمة ومرنة لحماية حقوق الأطفال تجعل من المستحيل عملياً أن يبقى القاصر المولود في جورجيا بدون جنسية.

ملاحظات

(1) حالة حقوق الإنسان والحريات في جورجيا في عام 2019.

(2) إقامة العدل في جرائم العنف الجنسي التي تقع ضحيتها نساء في جورجيا، https://www.ombudsman.ge/eng/spetsialuri-angarishebi/201209103430kalta-mimart-seksualuri-dzaladobis-danashaulebze-martlmsajulebis-gankhortsieleba-sakartveloshi.

(3) حماية الحقوق الإجرائية للمدعى عليهم الأحداث وللشهود والضحايا في القضاء الجنائي، https://www.ombudsman.ge/eng/190321044913angarishebi/siskhlis-samartlis-martlmsajulebis-sferoshi-arasrultslovan-braldebulta-motsmeta-da-dazaralebulta-saprotseso-uflebebis-datsva.

(4) تقرير وزارة العدل عن تنفيذ توصيات أمانة المظالم https://ombudsman.ge/geo/akhali-ambebi/iusticiis-saministros-angarishi-saxalxo-damcvelis-rekomendaciebis-shesrulebis-taobaze1.

(5) التقى المحامي العام بوزير العدل https://ombudsman.ge/geo/akhali-ambebi/saxalxo-damcveli-iusticiis-ministrs-shexvda.